والثاني تأكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم
ما لك ووداعة ولا بيضاء شحمة وفي قول
الشاعر كل امرء تحسبين امرءا ونار توقد
بالليل نارا فهذا وان يحسب الظاهر جائزا لكنه
لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان المراد
الواحد لم يقوا ان تقوم مقام عاملين مختلفين
فلذا قالوا فانه يجوز العطف بحسب الحقيقة
كما جاز بحسب الصورة وارتضوا الامثلة الواردة
عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يقتها
وغيرها وهذا جائز ذلك العطف بخلاف
القرآء جائز في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو واتى في الدار زيدا والحجرة
عمرا يعني الا في صورة تقدم المجرور وتأخر المرفوع
او المنصوب لحجيئه في كلامهم واقتضى الجواز على
صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد

مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة
ايضا بل يحكمها على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه بخير يريدون عرض الحيوة الدنيا
والله يريد الآخرة كما جاء بعض القرآءة اى
عرض حيوة الآخرة انا تأكيدنا بغير تمام المتبوع
اى حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله
ثابتا مقررا عنده في النسبة في كونه منسوبا اليه
فيثبت عنده وتحقق ان المنسوب اى المنسوب
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك
اما لدفع الغفلة عن السامع اولدفع ظنه
بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ
نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد لدفع ظن
السامع تجوزا في المنسوب نحو قولك يقتل
قتيل فعل التوجه السامع ان يريد بالقتل

Copyright © King Saud University